لا حيث يحمل الوكيل العفوا بغرمه ولا رجوع الاقوي
كان حز الشخص بحروحا وحد فيه حيوه استقرت القود
وبدلا عن قود ان نفقا جان كان عفي به لا مطلقا
وبعد ما لو سبب القبض ما جري كرميه الجاني والقطع سري
والعفو عن نفس وعفو الطرف لا يسقط الاخر لا اذا عفي
ثم سري وما سري هنا ودي ان كان من واجب قطع ازيدا
ولا اذا القطع سري ثم عفا وليه عن نفسه لا الطرفا
اقتص من قاطعه وانفقا سراية حز الولي العنقا
وان عفا فبدل نصفا وفي اليدين ليس شيء ان عفا
على امرء ملتزم الاحكام ان كان لم يفضله بالاسلام
ولا بحربد او اصليته لدا اصابه وسيده
قلت ولو رمي امرءا منا الي ذي ذمة اسلم قبل وصلا
او رشق الحر رقيقا فعتق من قبل ان يصيبه بمارق
فلا قصاص استثن بين مرءا اصابة وحيث حز وهدا
يقبل مجهولا في الاسلام وفي اصل ورق فالقصاص منتفي
والرافعي عن كتاب البحر حكاه اما شيخنا فبحري
هذا على القولين فيما لو قتل المسلم الحر لقيطا والعمل

ان لا قصاص فعلى ما قلنا عن شيخنا ما هذه بهتنى
ومن جنى وفرعه ان ملكا قسطا من القصاص عنه تركا
وفي سوي النفس بنسبة البدل عنه الي النفس بلا خلف المحل
ولا حكومة ولو با لكثرة عمن جنى كسكر ومكره
وضرب كل واحد سوطا اذا تواطوا وقطع ذا كفا اذا
ساعده وشارك المداويا بعلمه لا سبعا وخاطيا
او منه جرحا لاقصاص فيه كقتل حر البعض للشبيه
وواجب في طرف وفي التي توضح لكن باشتراك الجملة
في الحز دفعة وفي التحامل لوارثه مثل مال حاصل
ولقريب مسلم ان يتدد ثم تمت والمال في ان وجد
والقادرون للرحام امتنعوا وهو بمنع غيره يمتنع
ومن يبادر قبل عفو قبضا له وما عن حقه زاد قضى
وحق غير في تراث الجاني في الحرم امض وباليماني
او مثل فعله كقطع ساعد بكفه بساعد بلا يد
وقطع اد في مفصل بالهشم لا باللوط والسحر او بحار الطبلا
ولا بسموم ومثله حتف كمنكب ونخذان لم يخف
وسعة الانضاح وللكل ناصية الجاني باجناب تلي

Copyright © King Saud University